صراعات الهوية في السياسة التركية

بين العلمانية كمبدأ دستوري، و الحركة الإسلامية كنهج سياسي

بقلم: د. محمّد خالد الشاكر

مخطط البحث

مقدمة 3

المبحث الأول: تركيا العلمانية والتحديات السسيو-ثقافية بين الشرق والغرب.....5

أولاً- الأتاتوركية الشمولية وردة فعل الحركة الإسلامية.....5

ثانياً- تركيا الحديثة بين حلف الناتو وطموحات الباب العالي.....6

المبحث الثاني: الحركة الإسلامية والسلطة: البداية من النورسي فأربكان.....10

أولاً- نجم الدين أربكان وأول حكومة إسلامية داخل تركيا العلمانية.....10

ثانياً- أربكان وتجاذبات الصراع مع العلمانية التركية.....11

المبحث الثالث: أردوغان وحزب العدالة والتنمية.....13

أولاً- حزب العدالة والتنمية: أردوغان رجل التحولات الاقتصادية الكبرى.....13

ثانياً- أردوغان وغولن: الصراع داخل الصراع.....14

ثالثاً- أردوغان وغولن من التوافق إلى العداء.....15

رابعاً- ما وراء اتهام غولن بمحاولة انقلاب 15 تموز 2016.....**17**

خاتمة.....19

الهوامش.....20

مقدمة

منذ ولادة الجمهورية التركية الحديثة، عانت تركيا من قطيعة حادة بين تركيا العثمانية بثقافتها الإسلامية، وتركيا الوليدة بعلمانيتها القومية الأتاتوركية، المنصوص عليها في الدستور التركي الحالي، الذي تضمن المبادئ العامة لشكل الدولة التركية. إذ تضمنت المادة الثانية من الدستور التركي ما نصه : " جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية وعلمانية واجتماعية تحكمها سيادة القانون ؛ وتضع في اعتبارها مفاهيم السلم العام ، والتضامن الوطني والعدالة ؛ واحترام حقوق الإنسان ؛ والولاء لقومية أتاتورك[1]".

ولدت تركيا بنظامها العلماني الحالي، في المكان الذي خلا بعد الإمبراطورية العثمانية، فلم تكن امتداداً لها، بقدر ما شكلت إقصاءً لأطروحة الحكم الذي كانت تقوم عليه السلطنة، ما أفرز نوعاً من التحولات التي أخذت طابع التناقض بين الإسلامية العثمانية والعلمانية الأتاتوركية، حيث أخذت الأخيرة الصيغة الشرقية الشمولية لمفهوم الدولة– الأمة، ذات البناء العلماني –الفج، ما أدى في مراحل طويلة من عمر تركيا، إلى قطيعة مع تقاليدها الروحية والدينية والجيوبوليتكية، نتج عن ذلك تناقضات داخل منظومة الحكم، انعكست تارة على شكل تناقضات داخل التركيبة السسيو– ثقافية لتركيا المعاصرة، وتارة أخرى على شكل انقلابات عسكرية، إذ شهدت تركيا خلال الخمس عقود الماضية أربعة انقلابات ناجحة (1960، 1971، 1980، 1997)، ومحاولة انقلابية فاشلة 2016.

من المتفق عليه، أنّ الثقافة الجماهيرية هي الموجه الأساس لتحديد هوية السياسيات الخارجية للدول، لذلك فقد أسست تلك الثنائية لتصدعات هائلة في هوية السياسة التركية الحديثة، الأمر الذي جعلها هوية متغيرة تغير الإيديولوجيات الحاكمة، بل وأفقدها بعدها الاستراتيجي، وقاربها من فكرة " الدولة العميقة" المنفعلة غير الفاعلة في الأحداث.

أدت التجاذبات الداخلية إلى فقدان الدور الفعلي لتركيا الحديثة، التي كان من الممكن في أن تكون صاحبة القرار الأول في محيطها، بما تمتلكه من مؤهلات جيوستراتيجية، واقتصادية، وروحية، وثقافية.

على النقيض من ذلك، فقد ظلت تركيا تعاني من ارتددات الصراع بين الدفاع عن العلمانية كمبدأ دستوري، وبين الحركة الإسلامية كنهج سياسي، وممارسة مجتمعية في إطار النظام العلماني.

المبحث الأول

تركيا العلمانية و التحديات السسيو– ثقافية بين الشرق والغرب

تمتد تركيا جغرافياً بين آسيا وأوروبا، وهي عضو في الناتو بثقافته الأطلسية، ما أهلها في مراحل عديدة، لأن تكون مخفراً أمامياً لحلف الناتو، بحكم موقعها من بلدان الجوار، كما موقعها كجسر للمشروع العولمي بأبعاده الإيديولوجية[2] .

على الصعيد السياسي، وفي العام 1924 أعلن أتاتورك (1881– 1938) الجمهورية التركية العلمانية الحديثة على أنقاض دولة الخلافة العثمانية، آخذاً على عاتقه إعادة صياغة البنى الاجتماعية والثقافية بشكل مفاجئ وقسري، فبدأ بتجريد اللغة التركية من تأثير اللغة العربية، وتأكيد الهوية القومية لتركيا، بما يتفق وأولويات الدولة العلمانية، التي وصلت إلى حدود محاولة أتاتورك قطع علاقاته مع المحيط العربي والإسلامي.

أولاً– الأتاتوركية– الكليانية وردة فعل الحركة الإسلامية

حاول أتاتورك تأكيد الهوية التركية الجديدة، فقام بالبحث عن حلفاء جدد، متوجهاً نحو أوروبا وإسرائيل، إلا إنه قُوبل بفتور ورفض من قبل الأوروبيين، إلى أنْ سنحت له الفرصة، حين قامت الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، حيث أخذت أمريكا تقيم الأحلاف للإطاحة بالاتحاد السوفيتي ومحاصرته، فقامت بإدخال تركيا لحلف الناتو، ما وضع تركيا في خط الدفاع الأول أمام العدو السوفيتي، مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية بموجب مشروع مرشال الشهير.

أحدثت الصياغة الأتاتوركية لشكل نظام الحكم في تركيا، نظاماً كليانياً لا يقبل المعارضة، ما أدى إلى ظهور الحركة الإسلامية في تركيا كَرد فعل على الفهم الخاطئ لأتاتورك لفكرة علمانية الدولة، التي حولها إلى نظام شمولي استمر ثلاثين عامًا بعد وفاته، قبل أنْ ينتفض الشعب التركي ضد حزب أتاتورك (حزب الشعب الجمهوري)، واختار مكانه الحزب الديمقراطي الذي وعد الحركات الإسلامية بإعادة الصبغة الإسلامية للمجتمع التركي.

ثانياً– تركيا الحديثة، بين حلف الناتو، وطموحات الباب العالي.

حتى يومنا هذا، لم تتمكن الدولة التركية من حسم خياراتها بين الغرب أو الشرق، وبين توجهاتها الإسلامية أو العلمانية، مما أسبغ عليها ميزة عدم الثبات تارة، أو المراوغة تارة أخرى، لاسيما في سياساتها في محيطها العربي، التي ظلت محكومة بعاملين أساسيين:

الأول– العامل الجيوبوليتيكي والمجتمعي: الذي يربطها بمحيطها العربي الإسلامي، كما تركيبتها المجتمعية التي تأخذ طابعاً إسلامياً، يترابط اجتماعياً مع العرب، كما بعدها الروحي والتاريخي كوريثة للدولة العثمانية.

الثاني– العامل السيكولوجي: المتمثل بنزوع السياسة التركية منذ ولادتها الحديثة – كدولة علمانية– للتخلص من ميراث الدولة العثمانية. فبالرغم من انضمام تركيا لـ " حلف الناتو"، إلا أنّ النظرة الغربية للتاريخ التركي، مازالت تشكل العائق الأهم، الذي حال دون قدرة تركيا على قلب صفحة الذاكرة الغربية، التي لاترى في تركيا إلا دولة شكلت عائقاً في تأخير النهضة الأوروبية، بسبب الدولة العثمانية، كما سمعتها سيئة الصيت لدى الأوروبيين، بخصوص ملفي الأرمن و الكرد، كعامل سيكولوجي حال دون قدرة تركيا في التقرب إلى الغرب، أو الانضمام للاتحاد الأوروبي.

في مواجهة ذلك، حاولت السياسة التركية منذ العام 1949 إيجاد معادل موضوعي، يساعدها على فتح بوابة خلفية مع الغرب، وذلك بالتقرب من إسرائيل وفتح قنوات دبلوماسيه واقتصادية معها، الأمر الذي يُظهر مدى الإصرار التركي في تأكيد هويتها الغربية– الأطلسية، كعضو في حلف شمال الأطلسي(NATO)، دون أنْ تتنازل عن الإرث التاريخي والمجال الحيوي للإمبراطورية العثمانية، في محيطها العربي والمسلم.

شكلت العلاقات التركية – الإسرائيلية، امتداداً طبيعياً لفكرة الدولة العلمانية التي أسسها أتاتورك، التي أخذت طابعاً خاصاً، اقترن ببراغماتية وواقعية سياسية، حاولت من خلالها تركيا التقرب ما أمكن من " دولة إسرائيل"، كبوابة واسعة نحو الغرب.

وفي هذا الخصوص يمكننا، أنْ نميز ثلاث مراحل تاريخية مرت بها العلاقات التركية– الإسرائيلية:

1– المرحلة السرية– المحدودة 1949– 1991:

في 29 آذار 1949، اعترفت تركيا بـ" إسرائيل"، وبذلك تكون في مقدمة الدول التي اعترفت بالكيان الجديد، فلم تعارض قرار تقسيم فلسطين، كما أيدتْ العدوان الثلاثي على مصر 1956،

والتدخل الأمريكي في لبنان 1958، بالإضافة إلى تلويحها المستمر بقطع المياه أو تخفيض حصة سورية والعراق من مياه نهر الفرات، وانتهاكاتها المستمرة لأراضي العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني.

تميزت هذه المرحلة بطابع التعاون الأمني السري، الذي أظهر محدودية في العلاقات بين البلدين، إذ اقتصرت على تمثيل منخفض للعلاقات الدبلوماسية (ممثلية وليس سفارة)، فقد كانت تركيا – ولأسباب داخلية– لا تستطيع المجاهرة بعلاقاتها مع إسرائيل.

أما إسرائيل فقد حاولت من خلال ما سُمي بـ" إستراتيجية تحالف الأطراف" Peripheral Alliance Strategy أنْ تجعل من العلاقة مع تركيا مدخلاً للخروج من عزلتها، وكسراً للحصار الذي فرضه العرب عليها منذ نشأتها. لذلك سعت لعقد علاقات، وصداقات، وتحالفات سرية، أمنية و استخبارية، مع الدول المحيطة بأعدائها العرب، لاسيما إيران وتركيا وأثيوبيا، بالتوازي مع إقامة تحالفات سرية مع بعض الأقليات في المنطقة.

خلال هذه المرحلة (1949– 1991) شكلت إيران وتركيا، أهمية خاصة لدى إسرائيل، كونهما بلدين مسلمين، مما يمهد لها كسر الرؤية العربية، التي ترى في إسرائيل بلداً غريباً في محيط تهيمن عليه الثقافة العربية والإسلامية.

وبسبب هذه المخاوف، تمكنت إسرائيل منذ سنة 1958 عقد اتفاقيات سرية للتعاون الاستخباري والعسكري مع تركيا، في الوقت الذي كان رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس (1899– 1961)، يحاول التوفيق بين علمانية الدولة والحركة الإسلامية، حيث نجح في الخروج من معطف أتاتورك و إدخال تركيا إلى حلف الناتو، و التقى سراً رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون (1886– 1973) لتوقيع اتفاقية التعاون المشترك بين البلدين، بالتزامن العديد من الإجراءات، التي حاول من خلالها الانفتاح على الحركة الإسلامية، فأعاد الآذان باللغة العربية، بعد أنْ كان باللغة التركية، كما أعاد الدروس الدينية إلى المدارس العامة، وأسس أول المعاهد الدينية، إلى جانب معاهد تعليم وتحفيظ القرآن الكريم، كما بدأ حملة واسعة في مجالات التنمية الزراعية والصناعية.

لم تحاول إسرائيل الضغط على تركيا لتوسيع آفاق التعاون بينهما، لأنها تدرك مدى العبء الواقع على الحكومة التركية، في مواجهة الشعب التركي الذي يعتز بهويته الإسلامية، بالرغم من

درايتها – أي إسرائيل– بوجود مشاعر عدم الارتياح والغضب لدى الكثير من الأتراك تجاه العرب داخل المجتمع التركي، بسبب دورهم في إسقاط الإمبراطورية العثمانية[3].

2- مرحلة الاندفاع البراغماتي 1991- 2000:

بسبب التداعيات السلبية التي مُنيت بها المنطقة العربية، خلال هذه الفترة، عَدَلتْ إسرائيل عن نظرية تحالف الأطراف، ما أفرز تغيراً ملحوظاً في الرؤية الإسرائيلية لتركيا، اتسمتْ بشيء من الإهمال، فلم يعد مكاناً للقول بعزلة إسرائيل في محيطها العربي. وبالرغم من ذلك، ظلت لتركيا أهميتها الأمنية بالنسبة لإسرائيل، لاسيما بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام، الذي دفع بعدد أكبر من الدول العربية للمشاركة، في إشارة رمزية لقبولها بإسرائيل كدولة معترف بها، الأمر الذي دفع بتركيا نحو توسيع وتعميق علاقاتها مع إسرائيل، فقامت بعد مؤتمر مدريد للسلام برفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى السفارة. وفي تشرين الثاني من سنة 1993، زار وزير الخارجية التركي "حكمت سيتين" إسرائيل، ووقع مع نظيره الإسرائيلي، مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون في جميع المجالات.

ومنذ ذلك التاريخ توالت الزيارات العلنية التي كان من بينها، زيارة رئيسة الوزراء تانسو تشيللر سنة 1994، وتلتها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل سنة 1996، التي توّجتْ بالزيارة الشهيرة التي قام بها إلى تركيا الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان، و وزير خارجيته شمعون بيريز في العام ذاته، خلال تدشين سد أتاتورك[4].

3- مرحلة حزب العدالة والتنمية: الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل 2002- 2010

بالرغم من دعم تركيا لحركات الإسلام السياسي في محيطها، إلا أنّ الإسلام ومنذ تأسيس الجمهورية، ظل بالنسبة للساسة الأتراك مجرد منظومة عقائدية على المستوى الفردي فقط، وليس مرجعية لرؤية أو مبادئ أو مجموعة مفاهيم تُطبق على المستوى السياسي. فالبر غم من جاذبية

الخطاب الديني بين الأحزاب الحديثة ذات الايديولوجيا الإسلامية كحزب العدالة والتنمية، إلا أنّ الأخير رسم لنفسه خطاً أحمراً، لجهة عدم تجاوز دستورية النظام الجمهوري العلماني.

ظلت فكرة إقامة الدولة على أسس إسلامية، فكرة معزولة عن بنية الخطاب السياسي، الذي لم يجد له ترجمة على أرض الواقع، بقدر ما اتجه بعقلية براغماتية لإنقاذ تركيا من تحدياتها الاقتصادية، لذلك فقد شهدت مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة في تركيا، تطوراً هائلاً في حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا، الذي ارتفع من 300 مليون دولار في 1997 إلى 3.1 مليار دولار في سنة 2010، كما بلغ تجاوز حجم الصادرات الإسرائيلية لأنقرة الـ 2 مليار دولار وربع المليار في العام ذاته، مما حقق قفزة اقتصادية تركية، لم تكن حسب الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، عبقرية تفتقت عنها الحكومة التركية، بقدر ماهي سلوكاً سياسياً مستقبلياً، مؤداه " إعطاء الأفضلية لتركيا في محيطها العربي والإسلامي، وبالطريقة ذاتها التي اعتمدها الغرب مع بلدان النمور الأسيوية، التي كان الهدف من وراء تقويتها، اللحاق بالمعسكر الرأسمالي، في مواجهة النمو الاقتصادي الواسع للصين الاشتراكية –الماوية، وهو ما يفسر التدفق الاستثماري الإسرائيلي إلى تركيا، على شكل استثمار أجنبي مباشر، حيث تشير الإحصائيات إلى ضخ 110 مليارات دولار في السنوات العشر الأخيرة[5].

المبحث الثاني

الحركة الإسلامية والسلطة: البداية من النورسي فأربكان

برز نجم الداعية الصوفي سعيد النورسي (1925- 1960). كأحد أهم الرافضين لمبادئ العلمانية التي أتى بها أتاتورك، وشكلت كتاباته داخل تركيا فسحة أمل لقلوب وعقول الذين عانوا من القهر الأتاتوركي.

وفي خطوة لترسيخ العلمانية بشكل أكبر، قامت الحكومة الأتاتوركية بإغلاق مدارس الأئمة والحفّاظ التي انتشرت أيام الخلافة الإسلامية، التي كانت تقوم بتخريج الطلبة المتخصصين في العلوم الشرعية، لكن بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك سنة 1938م عادت المطالبة من جديد بفتح هذه المدارس، خاصة في القرى التي ما زالت تحتفظ بشيء من تراثها الإسلامي الأصيل.

في سنة 1947م، أنشئت على استحياء بعض الجمعيات الإسلامية التي نادت ببعض المظاهر الإسلامية البسيطة، وذلك مثل جمعية الإسلام، وجمعية التطهير. وفي العام 1950 حدث التغير الأهم في الحكومة التركية، بوصول عدنان مندريس إلى رئاسة الحكومة.

لم يكن عدنان مندريس إسلاميّاً، ولكنه كان شديد الحرص على التعامل مع جميع القوى، داخل النظام العلماني. لذلك نشطت في أيامه الحركة الإسلامية، وازدادت أعداد مدارس الأئمة والخطباء، وبرز دور علماء الدين بشكل أفضل.

أثار أداء مندريس تخوف الجيش التركي كحامي لمبادئ الدستور، الذي تضمن مبدأ الدفاع عن العلمانية، والقومية الأتاتوركية، فقام بانقلاب دموي رهيب سنة 1960، أسفر عن إعدام عدنان مندريس سنة 1961، والتصدي بعنف للتيارات الإسلامية، ما شكل صدمة كبيرة للحركة الإسلامية في تركيا، لاسيما وأنها تزامنت مع وفاة بديع الزمان النورسي في منفاه بمدينة أورفا[6].

أولاً- نجم الدين أربكان، و أول حكومة إسلامية داخل تركيا العلمانية.

ولد الدكتور نجم الدين أربكان عام 1926 من أسرة تنحدر من نسل السلاجقة، وكان جدُّه آخر وزراء ماليتهم، وفي عام 1970 أسس أربكان مع عدد من المفكرين والناشطين الإسلاميين حزب النظام الوطني، المعروف - في بعض المراجع- بـ "حزب الخلاص الوطني"، ففي

المؤتمر الأول للحزب و بمناسبة مرور عام على تأسيسه، ألقى أربكان كلمة أكد فيها البعد الإسلامي للحزب قائلاً: " إنّ أمتنا هي أمة الإيمان والإسلام، ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يُخرِّبوا هذه الأمة ويفسدوها".

وفي نيسان من عام 1971 أقامت الحكومة دعوى ضد الحزب، فأصدرت محكمة أمن الدولة العليا قراراً بحلِّ حزب النظام الوطني ومصادرة أمواله وممتلكاته؛ بعد أن جرَّمته بتهمة انتهاك الدستور العلماني، والعمل على إلغاء العلمانية، وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، و العمل ضد مبادئ أتاتورك، فحكمت محكمة أمن الدولة، بمنع أي عضو في الحزب من العمل في أي حزب، أو تأسيس حزب آخر، أو ترشيح نفسه للانتخابات- ولو بشكل مستقل- وذلك طيلة خمس سنوات.

ثانياً- أربكان و تجاذبات الصراع مع العلمانية التركية: من حزب السلامة إلى الرفاه فالفضيلة:

في عام 1972عاد أربكان ليدفع ببعض الإسلاميين ممن لا ينطبق عليهم حكم محكمة أمن الدولة العليا لتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب السلامة الوطني؛ وفي عام1977 نجح في تشكيل حكومة ائتلافية مع العلمانيين، إلا أنّ الجيش قام بالانقلاب على أربكان، وحل الأحزاب واقتيد أربكان إلى السجن، بعد اتهامه بالعمل على تبديل قوانين الدولة العلمانية، ورفع حزبه شعارات تتنافى وعلمانية الدولة التركية مثل " محمد قائدنا"، و "سنحطِّم الأصنام"، و "سنقيم دولة الإسلام".

عاد أربكان ليستفيد فيما بعد من التعديل القانوني، الذي سمح لهم ممارسة العمل السياسي، فأسس حزب الرفاه، إلا أنّ مدعي عام أمن الدولة عاد وأصدر مذكرة اتهام ضد حزب الرفاه بتهمة إثارة حرب أهلية؛ وطالب بحل حزب الرفاه، بسبب مقابلة صحفية لأربكان في 16 أيار 1994 قال فيها: " حزبنا سيصل حتماً إلى السلطة، ولكن المسألة أن نعرف إذا كان سيتم من دون إراقة دماء".

سار أربكان في قيادة التيار الإسلامي و تمكَّن حزب الرفاه من الحصول على (185) مقعداً في الانتخابات النيابية التي جرت في شهر كانون الأول 1996 ، ليصبح الحزب الأكبر في

البرلمان التركي، فكلفه رئيس الجمهورية– حينذاك– سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة يقودها الإسلاميون لأول مرة منذ ولادة الدولة العلمانية المعاصرة على يد أتاتورك.

شكَّل أربكان حكومة ائتلافية برئاسته مع حزب الطريق القويم بزعامة السيدة تانسو تشيلر، إلا أنّ الصراع بين الجيش والحكومة عاد من جديد وبنفس الإشكالية؛ وهي حماية النظام العلماني المنصوص عليه في الدستور، حين وجه الجيش رسالة إلى أربكان في 28 شباط يطلب منه تنفيذ عدد من الإجراءات الموجهة ضد نشاطات إسلامية تهدد النظام العلماني وتدعو للأصولية.

وفي 9 حزيران 1997 تقدم المدَّعي العام بدعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية، مطالباً بحل حزب الرفاه بتهمة العمل على تغيير النظام العلماني في تركيا، وفي يناير من عام 1997 أصدرتْ المحكمة الدستورية حكماً بحل الرفاه، وبمنع أربكان وعدد من قادة الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، بتهمة تهديد النظام العلماني المنصوص عليه دستورياً.

عاد أربكان من جديد ليؤسس حزب الفضيلة، وعاد معه الخلاف مرة أخرى ، عندما أصدرت المحكمة الدستورية في 22 تموز 2001 قرارها بحل حزب الفضيلة، وعلَّلت المحكمة قرارها بأنّ الحزب امتداد لحزب الرفاه المنحل بحكم قضائي، والدستور التركي يحظر تشكيل حزب جديد بدلاً من آخر تمَّ حلّه.

حرص المدافعون عن النظام العلماني تشديد حصارهم حول نجم الدين أربكان، ولم يكتفوا بالحكم الصادر من قبل بمنعه من العمل السياسي، وحرصوا على إبقائه بعيداً عن الساحة السياسية، ففي 5 تموز 2007 أصدرتْ محكمة أمن الدولة في مدينة "ديار بكر" بالسجن لمدة عام لأربكان بتهمة التحريض على الكراهية الدينية والعرقية، وحرمانه من العمل السياسي مدى الحياة، فتشكل على إثر ذلك حزبان شكلا امتداداً لأربكان، هما حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والثاني حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيِّب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول وعبد الله غول.

المبحث الثالث

أردوغان وحزب العدالة والتنمية

في انتخابات 2002 حصل الانقسام بين الإسلاميين أنفسهم، حين توزع أعضاء حزب الفضيلة الذي تزعمه أربكان، على الحزبين الجديدين، فانحاز 51 نائباً لحزب العدالة والتنمية، وانحاز 48 نائباً لحزب السعادة، ولم يتمكن حزب السعادة من دخول البرلمان بسبب حصوله على 10 % من أصوات الناخبين، بينما اكتسح حزب العدالة والتنمية الانتخابات فحصل على 363 مقعداً من 550 .

ومما يتأسف عليه الكثير من أصدقاء أردوغان، أنّ المحكمة العليا استطاعت استصدار حكم قضى بسجن نجم الدين أربكان، في عهد حكومة أردوغان، الذي تتلمذ على يدي معلمه نجم الدين أربكان[7]، لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ تركيا المعاصر، حاول من خلالها أردوغان التوفيق بين علمانية الدولة كدستور، وبين الإسلاموية كنهج سياسي.

وفي هذا الخصوص، يفصح أردوغان بقوله: " إيماني بالإسلام كعقيدة، هو إيمان على الصعيد الفردي، أما اهتمامي على الصعيد السياسي، فهو تكريس الدستور والمبادئ". لذلك ظلّ أردوغان يخاطب الجماهير بمشاعر المسلم، دون أنْ يزعزع علاقته مع العلمانيين، الذين طالما أفصح لهم، أنه لا يطمح إلى إقامة نظام إسلامي، وقد أبدى في سبيل ذلك نواياه تجاه النظام العلماني، حين ابتعد في بدايات حكمه عن الألفاظ الدالة على الخطاب الإسلامي، وألغى التقويم الهجري[8].

أولاً– حزب العدالة والتنمية: أردوغان رجل التحولات الاقتصادية الكبرى

مع وصول حزب العدالة والتنمية، أحدثتْ القفزات الضخمة في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، تحولات اقتصادية انعكست على المواطن التركي بشكل ملحوظ، فأصبح أردوغان رجل التحول الاقتصادي الأول في تاريخ تركيا المعاصر، حيث قفز الإنتاج المحلي الإجمالي التركي إلى 722 بليون دولار سنة 2011، بعد أن كان 231 بليون عام 2002.

تشير الإحصائيات أن الدعم الذي تلقته تركيا من إسرائيل وأوروبا، والولايات المتحدة، في الفترة الممتدة بين 2005– 2011، بلغ 63 مليار دولار كاستثمارات أجنبية، في دولة تشكل موقعاً مناسباً لرأس المال الأوروبي، الذي يحتاج إلى الأيدي العاملة الرخيصة، لنقل صناعاته التقليدية إلى تركيا، القريبة من الأسواق الأوروبية، ما يعني أنّ الغاية النهائية هي " تحويل تركيا إلى نموذج اقتصادي رأسمالي، مغلف بإيديولوجيا الإسلام السياسي[9].

مع تصاعد الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، وتزامناً مع الصعود الإيراني في المنطقة، الذي بدأ بالظهور أكثر فأكثر مع تراجع النظام الإقليمي العربي، أصبحت القوتان المسلمتان (تركيا وإيران)، القوتين اللتين تقودان محورين أحدهما سني تقوده تركيا، وآخر شيعي تقوده إيران في منطقة تشكل لوحة فسيفسائية من التنوع الإثني والطائفي، الذي يتعارض ومبدأ سياسة المحاور الطائفية.

توازى ذلك مع نزوع أمريكي للتفاوض مع إيران بشأن ملفها النووي، حيث وجدت الأخيرة بفكرة تسييس العوامل الطائفية، مقدمة لتغولها في المنطقة، وبما يتناسب مع رؤية إدارة أوباما التي حاولتْ إعطاء أدوار لإيران في إطار الملف النووي، وهي المعادلة التي رأى فيها الكثير من المفكرين مقدمة للحصاد الهزيل، الذي اتسمت به الثورات العربية، التي جنحت – من حيث تدري ولا تدري– إلى العمل بعقلية أعدائها، وفي مقدمتها الثورة السورية، التي دخلت في أتون مقتلها، عندما تحولت بامتياز إلى قلعة للمحور السني الذي تقوده تركيا، قبل أن تتحول إلى صراع إقليمي و دولي، وحروب للآخرين، يدفع ثمنها السوريون وحدهم.

ثانياً– أردوغان وغولن: الصراع داخل الصراع

ولد "فتح الله غولن" في 27 نيسان 1941 في قرية صغيرة تابعة لمحافظة أرض روم من عائلة دينية متصوفة، فوالده رامز أفندي كان شخصًا مشهودًا له بالعلم والأدب، حيث درس القرآن ولم يتجاوز بعد الرابعة من عمره، وقد تأثر غولن ببديع الزمان سعيد النورسي، صاحب " رسائل النور"، فعمل داعية وواعظاً متجولاً، واشتغل على عقد الندوات واللقاءات الخاصة، والإجابة على الأسئلة التي يطرحها الشباب خاصة.

يعود لفتح الله غولن تأسيس أول حركة إسلامية، منذ تأسيسه لمنبر " بندر" الذي خصصه للحوارات والأفكار، واضعاً نصب عينيه، تجاوز حالة الاختلاف والتشرذم، التي وصل إليها الشعب التركي، خاصة بعد قيام نجم الدين أربكان تأسيس حزب الرفاه، وعلاقته الأخير بجماعة الإخوان المسلمين، حيث يختلف الخطاب الديني – بشكل جوهري– بين حركة غولن، وأفكار جماعة الإخوان المسلمين.

" لا يؤمن غولن بالمجابهة السياسية التي يعتورها المخاطر مع العلمانيين والعسكر"[10]، كما أنّ جماعته لم تؤسس حزباً سياسياً، وتعتبر نفسها زاهدة في السياسة، دون أنْ يمنعها ذلك من التغلغل في مؤسسات الدولة.

كانت بداية تأسيس حركة "كولن" عام 1990، وقد وجدت صدى لها داخل تركيا و خارجها، ووصلت هذه الحركة إلى ذروتها في الاجتماع الذي جمع فتح الله غولن و البابا في الفاتيكان؛ إثر دعوة الأخير له.

يرى غولن بأنّ العالم بعد تقدم وسائل الاتصالات، أصبح قرية عالمية، لذلك اشتغلت حركته على امتلاك المدارس داخل تركيا وخارجها، وتأسيس الصحف والمجلات والتلفزيونات الخاصة، والشركات، وقامت بالأعمال التجارية الضخمة، وأنشأت المؤسسات الخيرية، وامتد نشاطها إلى إقامة مراكز ثقافية خاصة بها في عدد كبير من دول العالم، وإقامة مؤتمرات سنوية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا، بالتعاون مع كبريات الجامعات العالمية، وتميزت الحركة بأنها تلقى ترحيباً كبيراً من الغرب، الذي يعتبرها النموذج الذي ينبغي أنْ يحتذى به، بسبب سلميتها وانفتاحها الفكري على العالم.

يرى غولن أن أمريكا والغرب عموما قوى عالمية يجب التعاون معها، فهو لا ينظر إلى العالم العربي وإيران بوصفهما المجال الحيوي لتركيا، بل يعتبر القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى والبلقان هي المجال الحيوي لتركيا، فهذه البلدان تضم أقليات تركية مهمة، وإذا كان لتركيا أنْ تعود لمكانتها بوصفها واحدة من أهم دول العالم كما كانت خلال الدولة العثمانية؛ فلا بد من نفوذ قوي لها وسط الأتراك في كل مكان في العالم.

على النقيض من ذلك، يرى نجم الدين أربكان أنّ أمريكا هي العدو للعالم الإسلامي، داعياً إلى ضرورة الوحدة الإسلامية، وهي الأفكار التي بلورها عملياً في تأسيسه مجموعة الثماني

الإسلامية، أما كولن فإنه اتسم بالواقعية والذكاء، فكان لا يستخدم تعبير "القيادة التركية" في المنطقة، كما لا يدعو إلى استقلال الأقليات التركية في وسط آسيا، ولم يدعو جماعته للقيام بأنشطة تعليمية في البلاد التي يمكن أنْ تتعرض فيها الأقلية التركية لمشاكل من قبل النظم الحاكمة مثل الصين وروسيا واليونان؛ كما أنّ غولن لا يولي أهمية لتطبيق الشريعة في تركيا، ويقول في هذا الصدد: "إن الغالبية العظمى من قواعد الشريعة تتعلق بالحياة الخاصة للناس، فيما الأقلية منها تتعلق بإدارة الدولة وشؤونها، ولا داعي لتطبيق أحكام الشريعة في الشأن العام[11]".

يرى الخبير الألماني في الشؤون التركية غونتر زويفرت، إنَّ حركة غولن "جماعة دينية تركّز تركيزًا شديدًا على الداعية عبد الله كولن بالذات، ولكنها في الوقت نفسه تنظر إلى تعاليمها الدينية على أنَّها رسالة مجتمعية مدنية[12]"، كما ينظر الغرب بشكل عام إلى حركة كولن أنها حركة مجتمع مدني قادرة على الشروع في مناقشات واتخاذ مواقف، وتحظى هذه الحركة خاصة في الولايات المتَّحدة الأمريكية بسمعة حسنة إلى حد ما، وذلك لأنَّها تعتبر هناك بمثابة تيار إصلاحي داخل الإسلام، يدعو إلى التعليم العلماني والتعاون مع الكنائس، وكذلك إلى الحوار بين الأديان، ولكنها لا تملك في الخارج أية سلطة سياسية، علماً أنها نجحت في الداخل التركي، بالتأسيس لنخب تربوية وتعليمية.

ثالثاً– أردوغان و كولن من التوافق إلى العداء

يعتقد كولن أنّ الديمقراطية هي أفضل حل؛ ولهذا يكن العداء الشديد للأنظمة الشمولية في العالم الإسلامي، ويرى أربكان الذي يُوصف بأنه أستاذاً لأردوغان، " إنّ تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم تشير إلى أنّ كولن هو الأستاذ الفعلي لأردوغان[13]".

قبل أنْ يغادر غولن إلى أمريكا، وفي 18 يونيو 1999 تحدث غولن في التلفزيون التركي، موجهاً انتقادات ضمنية لمؤسسات الدولة التركية، وبعد ذلك بدأ المدعي العام للدولة تحقيقاً في تصريحات كولن، فتدخل رئيس الوزراء التركي آنذاك بولنت أجاويد، ودعا الدولة إلى معالجة الأمر بهدوء، بدلا من فتح الموضوع للنقاش على المحطات التلفزيونية التركية، ودافع عن كولن وعن مؤسساته التعليمية بقوله: "مدارسه تنشر الثقافة التركية حول العالم، وتُعرف تركيا بالعالم،

كما أنّ مدارس كولن تخضع لإشراف متواصل من السلطات"، وبالرغم من اعتذار كولن علانية عن تصريحاته، إلا أنّ بعض العلمانيين ظلوا متشككين في أهدافه، فوجهوا له اتهامات بمحاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش.

انتقد كولن أداء حزب العدالة والتنمية، والتستر على عمليات الفساد داخل الحكومة، وانتقد عمليات التصفية في صفوف الكوادر القضائية والأمنية والشرطية، بحج وجود"دولة موازية" داخل الدولة، واستشعر بخطر انقلاب أردوغان عليه، خاصة بعد قيام الأخير بتأميم التعليم وإنهاء "استقلالية" المدارس الخاصة، التي كانت تمثل بالنسبة لجماعة غولن رئة للنفوذ والحركة.

وفي هذا الخصوص يقول غولن: إن حزب العدالة والتنمية وعد بدفع المسيرة الديمقراطية إلى الأمام، وبناء دولة القانون حين أتى أول مرة إلى الحكم، إلا أنه بعد الانتخابات البرلمانية سنة 2011 غير مجرى سيره نحو إقامة "دولة الرجل الواحد، وبالتالي ابتعد عن ذاته"، وأضاف كولن بأنّ الناخبين من حركته، دعموا أردوغان في البداية إلا أنهم بعد ظهور هذا التغيير الملاحظ في مسيرة الحزب اتخذوا تجاهه موقفا مناقضا له، بعدما تبينتْ محاولة حزب العدالة والتنمية ربط كل شيء بالسلطة التنفيذية، لذلك اعتبر كولن انقلاب أردوغان على حركته " أسوأ عشرات المرات" مما واجهته الحركة بعد الانقلابات التي قام بها الجيش العلماني، أما أردوغان فقد رد على اتهامات كولن بتشديد سيطرة الحكومة على المحاكم، ونقل الآلاف من ضباط الشرطة ومئات المدعين والقضاة، في مسعى لتطهير القضاء من نفوذ كولن[14].

رابعاً– ما وراء اتهام غولن بمحاولة انقلاب 15 تموز 2016

منذ نهاية العام 2013، شغلت الرأي العام التركي سجالات إعلامية بين حكومة العدالة والتنمية وجماعة "فتح الله غولن" أخرجت للعلن الصراع بين الطرفين، فقد سربت إحدى الصحف القريبة من دوائر جماعة غولن، محضر اجتماع مجلس الأمن القومي عام 2004، الذي أوصى حينها بمجابهة غولن والحد من نشاطه، الأمر الذي اعتبره أنصار غولن، أنه نتيجة لمحاولات كان يبيتها حزب العدالة والتنمية– منذ سنوات– للقضاء على الجماعة، غير أنّ حزب العدالة والتنمية ردّ حينها بأنّ الاجتماع كان زمن الوصاية العسكرية، وأنّ مقررات الاجتماع ظلت حبراً على

ورق، و في ذلك التاريخ، وجه حزب العدالة والتنمية تطميناته إلى جماعة غولن، من خلال وسائل إعلامه، التي قالت " بأنّ أردوغان نفسه سيبقى السد المنيع أمام هذه القرارات".

لم تؤسس جماعة غولن حزباً سياسياً، لكنها سعت للتغلغل في مؤسسات الدولة من جيش وشرطة وقضاء وأمن عام، مكتفية في الانتخابات بدعم مرشحين أو أحزاب معينة، ومع ولادة حزب العدالة والتنمية وتوليه السلطة في تركيا، نشأ حلف متين وغير معلن بين أردوغان و جماعة غولن ، حصلت من خلالها الأخيرة على الكثير من الامتيازات مقابل تصويت أعضاء الجماعة للحزب، إلا أنّ التحالف لم يدم طويلاً، ففي العام 2013 وجهت الجماعة انتقادات لأردوغان، أغضبت الأخير الذي اعتبرها بمثابة تحضير للانقلاب عليه، بينما اعتبر مراقبون أتراك أنّ أردوغان لم يعد بحاجة لأصوات الجماعة.

تفجرت الأزمة بين غولن و أردوغان أكثر فأكثر، في قضية حاقان فيدان، رئيس الاستخبارات الحالي، القريب جداً من أردوغان، والذي استلم منصبه في أيار 2010، حيث اعتبرت جماعة غولن أنّ أردوغان خيب آمالهم في مساعدتهم للسيطرة على الجهاز، و لمعرفة ما يدور في السياسة التركية، ثم تصاعد الخلاف عندما تسرب خبر لقاء " فيدان" مع حزب العمال الكردستاني تمهيداً لعملية سلام، وتردد حينها أنّ أعضاء في جماعة غولن كانوا وراء تسريب الخبر وتحريك الدعوى ضد فيدان، إلا أنّ الأخير رفض المثول أمام المدعي العام، فقامت حكومة العدالة والتنمية باستصدار قانون يحصن رئيس جهاز الاستخبارات من التحقيق معه إلا بموافقة خطية من أردوغان. تزامن ذلك مع اتهامات ضد فيدان بأنه ينسق ويتعاون مع الحرس الثوري الإيراني[15]، مما ولد أزمة عدم ثقة بين الطرفين، فتحولت الصداقة بينهما إلى عداوة شديدة، ظهرت تداعياتها حين اتهم أردوغان غولن، بوقوفه وراء محاولة الانقلاب الأخيرة.

خاتمة

بالرغم من الخطوات التاريخية لأردوغان، التي وضعت تركيا في مقدمة الدول الاقتصادية في الشرق الأوسط، إلا أنّ بلاده مازالت حائرة في تحديد هويتها السياسية، سواء على صعيد سياستها الخارجية، وحسم خياراتها بين الشرق والغرب، أو على صعيد الثقافة الجماهيرية للشعب التركي، التي عكست بشكل واضح وجلي، استمرار عقلية " الدولة الموازية"، التي مازالت غير قادرة على الخروج من عقلية الانقلابات، داخل التركيبة السياسية لتركيا، سواء بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين الإسلاميين أنفسهم، وهو ما أصبح واقعاً بعد محاولة انقلاب 2016، التي نقلت التجاذبات السياسية من الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إلى الصراع بين الإسلاميين أنفسهم، وهو ما ظهر في اتهام أردوغان لجماعة غولن بالوقوف وراء الانقلاب.

ومن هذه النقطة بالذات، يبدو اتهام أردوغان لفتح الله غولن بالتدبير للانقلاب، أمام فرضيتين:

الأولى– وقوف غولن وراء الانقلاب: إذ تُلقي هذه الفرضية بتداعيات خطيرة على الداخل التركي، وتشير أنّ الجماعة، تحولت في أدبياتها من الدعوة السلمية إلى التغيير بالقوة، الأمر الذي يهدد المجتمع التركي، الذي يعج بمؤيدي غولن، من طلاب ومعاهد وجمعيات ومدارس تعليمية، ظلت الرافعة الأهم لوصول القوى الإسلامية إلى سدة الحكم في تركيا، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية.

الثانية: عدم وقوف غولن وراء الانقلاب: فالرجل الذي عمل داعية سلمي، عارض منذ شبابه فكرة المجابهة السياسية التي تعتورها المخاطر مع العلمانيين والعسكر، ووضعها في أساس فكره ودعوته، واختلف في سبيل ذلك، مع أقرب حلفائه في الحركة الإسلامية التركية، بما فيهم أردوغان، لذلك يصبح من الصعب أنْ يعود في خريف العمر، وينسف أفكاره التي طالما دافع عنها، أو أنْ يتخلى عن المئات من دراساته وكتبه، ليتعاون مع مجموعة صغيرة من العلمانيين من رجال العسكر والاستخبارات.

أمام ذلك، يبدو فشل المحاولة الانقلابية، ذي أهمية بالنسبة للملفات الخارجية، كما تداعياته الداخلية، التي مازالت تنذر بانقلاب جذري في السياسة التركية، لاسيما ما تعلق منا بسياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقيم غولن، كما تداعياتها على العلاقة التركية – الأوروبية،

والمتعلقة بتقييم الإجراءات التي أقدم عليها أردوغان بتطهير سلكي القضاء والجيش، كخطوات بدأت تتململ منها الحكومات الأوروبية، وتجند لها إعلامها بشكل يومي، أو تلك المتعلقة بالاستحقاقات الأهم في الملف السوري.

وعليه، ربما ستحمل الشهور القادمة، تحولات جذرية في المنطقة، تبدأ من السياسة التركية، التي ستدور في فلك الانقلاب الفاشل وتداعياته.

خاص: مكتب الدراسات والبحوث في تيار الغد السوري

الهوامش:_____

1. انظر : الدستور التركي بصيغته المعدلة لسنة 2001، المبادئ العامة، الفقرة الثانية.
2. الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة "عماد حاتم"،(بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004)، ص 492.
3. للاستفاضة انظر: سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، " العلاقات التركية- الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام ؟"، كراسات إستراتيجية، العدد 212، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010)، ص 6، 7.
4. سعيد عكاشة، محمد عبد القادر، العلاقات التركية الإسرائيلية- مرجع سابق، ص 9.
5. الحركة الإسلامية في تركيا، من النورسي إلى أربكان و أردوغان: على الرابط: ?http://www.akhbaralaalam.net/index.php
6. للاستفاضة انظر: شمعون بيريز، شرق أوسط جديد، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993)،ص 11ومابعدها
7. ميتين هيبر، " المصالحة بين الإسلام والديمقراطية: حالة حزب العدالة والتنمية التركية"، مجلة محاور إستراتيجية، عدد نيسان-أيار، بيروت، 2005.
8. المرجع ذاته.
9. د. عادل سماره، ، تحولات مشرقية، العدد 1، (بيروت: مؤسسة سعادة للثقافة، 2013)، ص 122،123.
10. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1 ،(بيروت 1998) ، ص 180، وانظر كذلك – محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر ط1، (بيروت 1997)، ص 45.
11. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9
12. http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title
13. بوابة الحركات الإسلامية، فتح الله غولن من رجل أردوغان الأول إلى عدوه الأكبر، http://www.islamist-movements.com/13338--
14. للاستفاضة انظر: غونتر زويفرت، "الصراع مع الداعية الإسلامي فتح الله كولن يضعف إردوغان"، على الرابط: https://ar.qantara.de/content/hwr

15. سعيد الحاج، أردوغان و غولن.. أسباب النزاع ومآلات الصراع ، الجزيرة نت، على الموقع: http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad ، 2013/12/11.

16. بوابة الحركات الإسلامية، فتح الله غولن من رجل أردوغان الأول إلى عدوه الأكبر، مرجع سابق، على الرابط: http://www.islamist-movements.com/13338--